

الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

يتميز الطلب على خدمات عناصر الإنتاج بأنه طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب المباشر على السلع والخدمات النهائية التي يشارك العنصر الإنتاجي في إنتاجها. فالطلب على السلع والخدمات النهائية يتميز بأنه طلب مباشر، حيث أن السلع والخدمات النهائية تطلب بغرض إشباع الحاجات المباشرة لدى مستهلكيها من مأكل وملبس ومشرب وخلافه. بينما تطلب خدمة العنصر الإنتاجي لتحقيق هدف غير مباشر وهو المساهمة في إنتاج السلع والخدمات، مما يعني أن الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي يتحدد بإنجذبته.

ونظرية الإنتاجية الحدية هي التي تفسر محددات الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي، حيث تقرر بأن عناصر الإنتاج تطلب لإنتاجيتها، وأن منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي سالب الميل دلالة على العلاقة العكssية بين الكمية المطلوبة من العنصر الإنتاجي وثمن الوحدة منه.

ويهدف المنتج عند تشغيله لوحدات العنصر الإنتاجي إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة، فالمنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجي طالما أن كل وحدة إضافية من ذلك العنصر يترتب على تشغيلها إضافة إلى الإيراد الكلى للمنتج بمقدار أكبر من تلك الإضافة الكلية للمنتج .

ويعرف إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر ما بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر

الإنتاجى ، بينما يعرف الإنفاق الحدى (الأجر الحدى) لعنصر إنتاجى ما على أنه مقدار الإضافة إلى التكاليف أو النفقات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر الإنتاجى . وعلى ذلك نجد أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجى طالما كان إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى يزيد عن الإنفاق الحدى عليه .

ويتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجى عندما تتعادل الإضافة إلى الإسرادات الكلية للمنتج مع الإضافة إلى النفقات الكلية للمنتج ، أي عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى مع الإنفاق الحدى عليه . وعندما يصل المنتج إلى ذلك الوضع ، والذي يطلق عليه وضع التوازن ، فإنه يحقق أقصى أرباح ممكنة من تشغيله لوحدات عنصر إنتاجى معين . وحاصل ما تقدم هو أن شرط التوازن لتحقيق أقصى أرباح ممكنة للمنتج يتمثل فيما يلى :

$$\begin{array}{ccc} \text{إيراد الإنتاجية الحدية} & = & \text{إنفاق الحدى} \\ \text{للعنصر الإنتاجى} & & \text{على العنصر الإنتاجى} \end{array}$$

والشرط التوازى السابق هو شرط عام يجب تحقيقه سواء كان المنتج يعمل في ظروف المنافسة الكاملة أو في ظروف الإحتكار ، مع الأخذ في الإعتبار أن ثمن بيع الوحدة من السلعة في السوق المتنافسة يكون دائمًا ثابت ، وبالتالي فإن الإيراد الحدى يكون أيضًا ثابت ومساوي للثمن . في حين يكون ثمن بيع الوحدة من السلعة في سوق الإحتكار متناقض ولكن أقل من الثمن .

وفيما يلى سوف نتعرض بالتعريف لبعض المصطلحات الهامة في نظرية الإنتاجية الحدية، ثم نلى ذلك بتحليل كيفية إشتقاق منحنى الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي وأهم محدداته:

أولاً: إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح) وقيمة الإنتاجية الحدية (ق أح):

كما سبق وذكرنا فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح) لعنصر إنتاجي معين يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي. فالمنتج عند تشغيله لوحدة إضافية من العنصر الإنتاجي المتغير فإنه يضيف إلى الناتج الكلي مقداراً يعادل ما يسمى بالناتج العيني الحدي^(١). وعندما يتم بيع هذا الناتج الحدي في السوق فإنه يضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً يعادل ما يسمى بالإيراد الحدي ، والذي يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لبيع وحدة إضافية جديدة من السلعة في السوق. ومن هنا يمكن القول بأن إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر إنتاجي معين يمكن تعريفه على أنه حاصل ضرب الناتج العيني الحدي في الإيراد الحدي ، وعليه فإن :

$$\text{إيراد الإنتاجية الحدية} = \text{الناتج العيني الحدي} \times \text{الإيراد}$$

$$\text{أ أح} = \text{ن ع ح} \times \text{أ أح}$$

أما قيمة الإنتاجية الحدية (ق أح) لعنصر إنتاجي معين فتعرف على أنها حاصل ضرب الناتج العيني الحدي في ثمن الوحدة من ذلك الناتج ، وعليه فإن :

قيمة الإنتاجية الحدية = الناتج العيني الحدي × ثمن بيع الوحدة من الناتج

$$\text{ق أح} = \text{ن ع ح} \times \theta$$

بالنظر إلى كلٍ من التعريفين السابقين ، نجد أن الفرق بينهما إنما يرجع إلى الفرق بين كلٍ من الإبراد الحدي والثمن ، فمن دراستنا السابقة نعلم أنه في ظروف المنافسة الكاملة يتعادل دائمًا كلٍ من الإبراد الحدي وثمن بيع الوحدة من الناتج ، ويمثلهما بالتالي خط مستقيم يوازي المحور الأفقي دلالة على ثباتهما . ومما سبق نستنتج أنه لا يوجد اختلاف يذكر بين كلٍ من إيراد الإنتاجية الحدية وقيمة الإنتاجية الحدية ، وعلى هذا فإنه في ظل إنطباق ظروف المنافسة الكاملة نجد أن :

$$\text{إيراد الإنتاجية الحدية} = \text{قيمة الإنتاجية الحدية}$$

$$\text{أ أح} = \text{ق أح}$$

أما في ظل الإحتكار ، فإن ثمن بيع الوحدة من الناتج يكون دائمًا متناقص وأكبر دائمًا من الإبراد الحدي المتناقص أيضًا ، ومن ثم نجد أن إيراد الإنتاجية الحدية يقل دائمًا عن قيمة الإنتاجية الحدية ، وعلى هذا فإنه في ظل إنطباق ظروف الإحتكار نجد أن :

$$\text{إيراد الإنتاجية الحدية} < \text{قيمة الإنتاجية الحدية}$$

$$\text{أ أح} > \text{ق أح}$$

وحال ما تقدم هو أن إيراد الإنتاجية الحدية يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية الحدية وذلك في ظروف المنافسة الكاملة . أما في ظروف الإحتكار فإن إيراد الإنتاجية الحدية يقل دائمًا عن قيمة الإنتاجية الحدية .

ثانياً: إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) وقيمة

الإنتاجية المتوسطة (ق أ م) :

يعرف إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) بأنه عبارة عن حاصل

ضرب الناتج العيني المتوسط في الإيراد المتوسط، أي أن:

إيراد الإنتاجية المتوسطة = الناتج العيني المتوسط × الإيراد

المتوسط.

$$\text{أ أم} = \text{ن ع م} \times \text{أ م}$$

أما قيمة الإنتاجية المتوسطة فتعرف على أنها عبارة عن حاصل

ضرب الناتج العيني المتوسط في ثمن بيع الوحدة من الناتج، أي أن:

قيمة الإنتاجية المتوسطة = الناتج العيني المتوسط × ثمن بيع

الوحدة من الناتج.

$$\text{ق أ م} = \text{ن ع م} \times \text{ث}$$

ففي ظروف المنافسة الكاملة نجد أن ثمن بيع الوحدة من

الناتج ثابت دائمًا ويتعادل مع الإيراد المتوسط المتفاوض أيضًا، وعلى

هذا نجد أن:

إيراد الإنتاجية المتوسطة = قيمة الإنتاجية المتوسطة.

$$\text{أ أم} = \text{ق أ م}$$

أما في ظروف الإحتكار، فنجد أن ثمن بيع الوحدة من الناتج

متفاوض دائمًا ومساويًا للإيراد المتوسط المتفاوض أيضًا، وعلى هذا نجد

أن:

إيراد الإنتاجية المتوسطة = قيمة الإنتاجية المتوسطة.

$$\text{أ أم} = \text{ق أ م}$$

ومما تقدم نخلص إلى أن كلاماً من إبراد الإنتاجية المتوسطة وقيمة الإنتاجية المتوسطة يتعادلان دائمًا سواء في ظل ظروف المنافسة الكاملة أو في ظروف الإحتكار.

ثالثاً: إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي :

سبق وذكرنا أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير، طالما أن كل وحدة إضافية تضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً أكبر مما تضيفه إلى التكاليف الكلية أو النفقات الكلية للمنتج، أي طالما كان إبراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي أكبر من الإنفاق الحدي على العنصر الإنتاجي، ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذي يحقق له أقصى أرباح ممكنة، عندما تتعادل الإضافة إلى الإيرادات الكلية مع الإضافة إلى التكاليف الكلية، أي عندما يتحقق الشرط التوازنى التالي :

$$\frac{\text{إيراد الإنتاجية الحدية}}{\text{للعنصر الإنتاجي}} = \frac{\text{الإنفاق الحدي على}}{\text{العنصر الإنتاجي}}$$

ويتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في الجزء الهاابط من منحنى إبراد الإنتاجية الحدية بعد أن يتقطع مع منحنى إبراد الإنتاجية المتوسطة، وهو منحنى سالب الميل دلالة على وجود العلاقة التكسيبة بين ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي والكمية المستخدمة منه. وفيما يلى سنوضح جدولياً وبيانياً كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي .

ويقوم تحليلنا على الافتراضات التالية :

- ١ - وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج ، أحدهما ثابت وهو عنصر الأرض ، وثانيهما متغير وهو عنصر العمل . وهذا يعني إنطلاق ظروف الفترة القصيرة .
 - ٢ - الرشد الاقتصادي ، بمعنى أن المجتمع سيعاول دائمًا تعظيم أرباحه الناتجة من تفعيله لوحدات العنصر الإنتاجي المغتير .
 - ٣ - التجانس والتماثل القائم لـ ^{تحميم}_{الوحدات} التي يتم تشغيلها من عنصر العمل المغتير .
 - ٤ - إنطلاق ظروف المنافسة الكاملة في كل من سوقى السلع النهائية وخدمات عناصر الإنتاج . وهذا يعني ثبات ثمن الوحدة المباعة من السلعة النهائية وكذلك ثبات ثمن أو أجر الوحدة المشترأة من العنصر الإنتاجي المغتير .
 - ٥ - ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية .
- والجدول التالي مكون من أرقام يفترضها توضح كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي .

جدول (١٥-١)

(٩) إيراد الإنتاجية المتوسطة الحدوية	(٨) إيراد الإنتاجية المتوسطة الحدوية	(٧) نفقات الوحدة من السلعة الإنتاجية	(٦) نفقات الوحدة ال-unit	(٥) الناتج ال-unit	(٤) الناتج ال-unit	(٣) وحدات عمل العمل غير الأرض	(٢) الثابت المتغير
٢٠٠	١٠٠	١٠	٣٠	٢٠	٢٠	١	١
٢٥٠	٣٠٠	١٠	١٠	٣٥	٣٠	٢	١
٣٠٠	٤٠٠	١٠	١٠	٣٠	٣٠	١	١
٣٠٠	٣٠٠	١٠	١٠	٣٠	٣٠	٣	١
٣٨٠	٣٠٠	١٠	١٠	٣٨	٣٨	٤	١
٤٥٠	١٠٠	١٠	٢٥	٢٥	٢٥	٥	١

يتكون الجدول السابق من تسعه أعمدة تفسيرها كما يلى :

- ١ - العمود الأول يوضح وحدات عنصر الأرض المستخدمة فى العملية الإنتاجية ، ومن الواضح أن الكمية المستخدمة من عنصر الأرض ثابتة باستمرار كما افترضنا سابقاً .
- ٢ - وحدات عنصر العمل المتغير تم تصويرها فى العمود الثانى ، وكما هو واضح من أرقام هذا العمود فإن كمية العمل المستخدمة متزايدة باستمرار على نفس قطعة الأرض الثابتة .
- ٣ - يصور العمود الثابت حجم الناتج الكلى ، والذى كما نعرف يتزايد فى البداية بمعدل متزايد ، ثم يتزايد بمعدل متناقص حتى يصل لأقصاه ، وبعد ذلك يأخذ فى التناقص .
- ٤ - العمود الرابع يوضح بعض مراحل تطور الناتج العينى الحدى (المرحلتين الأولى والثانية) .
- ٥ - أما العمود الخامس فيصور أيضاً بعض مراحل تطور الناتج العينى المتوسط (المرحلتين الأولى والثانية) .
- ٦ - وطالما افترضنا إنطباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق السلعة النهائية ، فإن ثمن بيع الوحدة يكون دائماً ثابت ومتعادل مع كل من الإيراد الحدى والإيراد المتوسط ($\theta = Ah = A_m$) ، فكما هو واضح من العمود السادس فإن ثمن بيع الوحدة من الناتج ثابت دائماً ويساوي ١٠ وحدات تقديرية .
- ٧ - أيضاً فإن إنطباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق خدمات عناصر الإنتاج يعني ثبات ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي (العمل) ، وهذا ما يتضح من العمود السابع ، حيث نجد أن ثمن الوحدة من عنصر

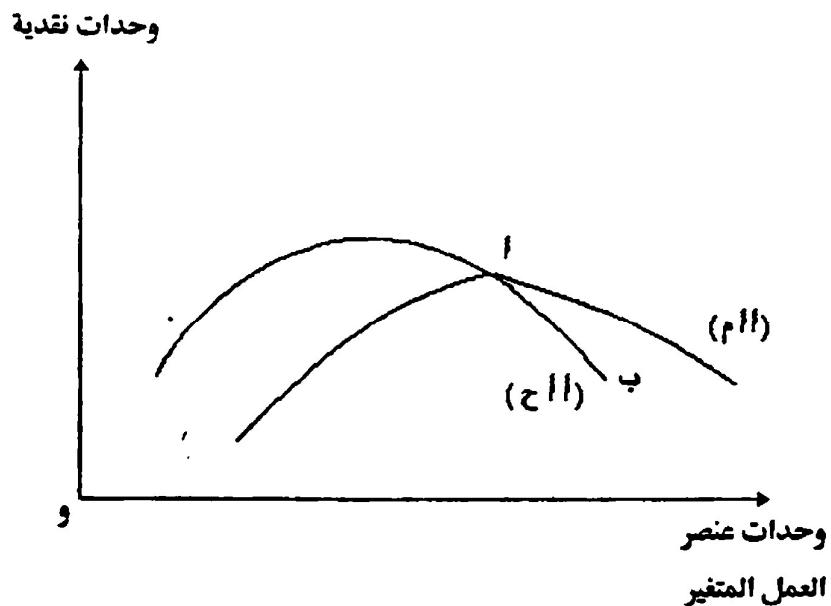
العمل المتغير، أو ما يسمى بالإنفاق الحدي على هذا العنصر ثابت دائمًا وبساوى ١٠٠ وحدة نقدية .

٨ - أما العمود الثامن فيصور لنا إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي، وكما سبق ذكره فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أ أح) يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية الحدية (ق أح)، وذلك في حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة، ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية الحدية (أو قيمة الإنتاجية الحدية) عن طريق حاصل ضرب الناتج العيني الحدي (العمود الرابع) في ثمن بيع الوحدة والذي يتعادل مع الإيراد الحدي (العمود السادس) .

٩ - وأخيراً فإن العمود التاسع يصور لنا إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أم) والذي يتعادل دائمًا مع قيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أم) في حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة. ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية المتوسطة (أو قيمة الإنتاجية المتوسطة) عن طريق حاصل ضرب الناتج العيني المتوسط (العمود الخامس) في ثمن بيع الوحدة من الناتج والذي يتعادل مع الإيراد المتوسط (العمود السادس) .

يتضح من أرقام الجدول السابق أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من عنصر العمل المتغير طالما أن إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير (الإنفاق الحدي على عنصر العمل المتغير) . ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذي يحقق له أقصى أرباح ممكنة عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية مع الإنفاق الحدي ، وتحقيق ذلك الوضع التوازنى عند تشغيل عدد (٦) عمال حيث نجد أن إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدي = ١٠٠ .

ومنحنى الطلب على الغنر الإنتاجي كما سبق وذكرنا يتمثل في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية ($A\bar{A}h$) بعد أن يتقطع من منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة كما يوضح الشكل البياني التالي:



شكل (١-١٥)

يلاحظ من الشكل السابق أن سلوك كل من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية ($A\bar{A}h$)، وإيراد الإنتاجية المتوسطة ($A\bar{A}m$) يتشابهان تماماً مع سلوك كل من منحنى الناتج العيني الحدي والناتج العيني المتوسط ، ولكن مع اختلاف جوهري وهو أنه في الحالة الأخيرة يتم التعبير عن كل من منحنى الناتج الحدي والمتوسط بقيم عينية حقيقة ، بينما في الحالة الأولى يتم التعبير عن كل من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية وإيراد الإنتاجية المتوسطة بقيم نقدية .

ويتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية والواقع أسفل منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة بعد تقاطعهما، وكما هو واضح من الشكل السابق يتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي في الجزء أ ب من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية. وهو منحنى سالب الميل للدلالة على وجود علاقة عكسية بين ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي والكمية المستخدمة منه.

وبالرجوع إلى أرقام الجدول الإفتراضي السابق نجد أن الوضع التوازنى الذى يحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة يتحقق عند تشغيل عدد (٦) عمال (إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدى = ١٠٠)، وتكون الأرباح الكلية للمنتج عند ذلك الوضع التوازنى عبارة عن الفرق بين كل من الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية والتى يمكن الحصول عليها كما يلى :

$$\begin{aligned}
 \text{الأرباح الكلية} &= \text{الإيرادات الكلية} - \text{التكاليف الكلية} \\
 &= (\text{ثمن الوحدة من السلعة} \times \text{حجم الناتج} \\
 &\quad \text{الكلى}) - (\text{ثمن الوحدة من عنصر العمل} \times \text{عدد العمال}) \\
 &= (١٥٠ \times ٦) - (١٠ \times ١٠٠) \\
 &= ٩٠٠ - ١٠٠ = ٩٠٠
 \end{aligned}$$

وتمثل الأرباح السابقة أقصى أرباح يحققها المنتج عند وضع التوازن السابق ، وبالتالي يمكن القول بأنه عندما يكون ثمن الوحدة من عنصر العمل = ١٠٠ وحدة نقدية ، يقوم المنتج بتشغيل عدد ٦ عمال ، ونحصل بالتالى على نقطة تقع على منحنى الطلب ، وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية (١٠٠) أقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة (٢٥٠).

فإذا افترضنا إرتفاع ثمن الوحدة من عنصر العمل إلى ٢٠٠ وحدة نقدية ، فإن التوازن يتحقق عند تشغيل عدد (٥) عمال ، حيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدي = ٢٠٠ ، وعند هذا الوضع التوازنى يتحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة والتى يمكن الحصول عليها كما يلى :

$$\text{الأرباح الكلية} = \text{الإيرادات الكلية} - \text{النفقات الكلية}$$

$$(٥ \times ٢٠٠) - (١٤٠ \times ١٠) = \\ ٤٠٠ = ١٤٠٠ - ١٠٠$$

وبالتالى نحصل على نقطة تقع على منحنى الطلب توضح أنه إذا كان ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير = ٢٠٠ وحدة نقدية ، يقوم المنتج بتشغيل عدد ٥ عمال . وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية (٢٠٠) أقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة (٢٨٠) .

أما إذا افترضنا إرتفاع ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير إلى ٣٠٠ وحدة نقدية ، فإن المنتج سوف يحقق أرباحاً صفرية حيث :

$$\text{الأرباح الكلية} = \text{الإيرادات الكلية} - \text{النفقات الكلية}$$

$$(٤ \times ٣٠٠) - (١٢٠ \times ١٠) = \\ ١٢٠٠ = ١٢٠٠ - ١٢٠٠$$

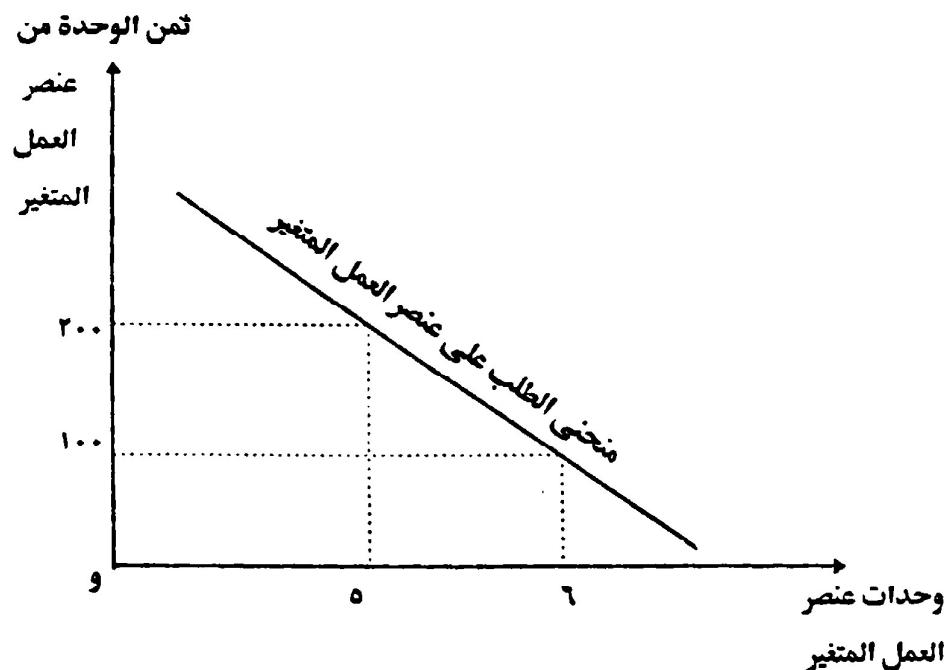
ويلاحظ أن هذا الوضع يتحقق عندما يتعادل كل من إيراد الإنتاجية الحدية مع إيراد الإنتاجية المتوسطة ($٣٠٠ = ٣٠٠$) ، كما يلاحظ أن أي إرتفاع في ثمن الوحدة من عنصر العمل فوق ذلك الثمن ($\theta = ٣٠٠$) ستؤدى إلى تحقيق خسائر ، وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من إيراد الإنتاجية المتوسطة .

مما سبق نستنتج أن الأوضاع التوازنية التي تحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة تحدث عندما يكون أثمان الوحدة من العنصر الإنتاجي ١٠٠، وحدة نقدية على التوالي، وحيث يقوم المنتج بتشغيل عدد ٦، ٥ عمال على التوالي، مع ملاحظة أن إيراد الإنتاجية الحدية عند الأوضاع السابقة يكون متناقص وأقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة، أي يقع أسفل منه. وهذا ما يؤكد على أن منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي يتمثل في ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية الواقع أسفل منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة.

ويمكن لنا بناءً على ما سبق تكوين جدول الطلب على العنصر الإنتاجي كما يلى:

الكمية المستخدمة من عنصر العمل المتغير	ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير
٦	١٠٠
٥	٢٠٠

ومن الجدول السابق يمكن لنا تصوير منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي (العمل) كما في الشكل التالي:



وكمما هو واضح من الشكل السابق نجد أن منحنى الطلب على عنصر العمل (عنصر الإنتاجي المتغير) ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين دلالة على وجود علاقة عكسيّة بين ثمن الوحدة من عنصر العمل والكمية المستخدمة منه ، مع ملاحظة أن كل نقطة تقع على منحنى الطلب هذا تمثل نقطة توازن ، حيث يتحقق عندها شرط التوازن وهو :

$$\text{إيراد الإنتاجية الحدية} = \text{ثمن الوحدة من عنصر الإنتاجي المتغير} \\ (\text{الإنفاق الحدي})$$

ومن ثم يحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة من تشغيله للكميات المختلفة من عنصر العمل عند الأثمان المقابلة لها .

رابعاً : محددات الطلب على العنصر الإنتاجي :

ذكرنا فيما سبق أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي ساهم هذا العنصر في إنتاجها ، وهذا يعني أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب غير مباشر ، فالعنصر الإنتاجي يطلب لإنتاجيته المتوقعة وليس لمنفعته المباشرة .

وأهم محددات الطلب على العنصر الإنتاجي تمثل فيما يلى :

١ - حجم الطلب على السلع والخدمات النهائية :

طالما أن الطلب على العنصر الإنتاجي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي شارك ذلك العنصر في إنتاجها ، فمعنى ذلك وجود ثمرة علاقة بينهما . فزيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية تؤدي بالتبعية إلى زيادة الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي الذي يساهم في إنتاج تلك السلع ، والعكس صحيح حيث يؤدي إنخفاض الطلب على السلع والخدمات النهائية إلى إنخفاض الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي ، ومعنى ما سبق هو وجود علاقة طردية بين كلٍ من الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي والطلب على السلع والخدمات النهائية .

٢ - أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأخرى :

تغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجي ما طردياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج البديلة له ، كما تغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجي ما عكسياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج المكملة له .

٣ - إنتاجية العنصر الإنتاجي :

يلاحظ أن الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي سيزداد كلما زادت إنتاجيته والعكس صحيح ، بمعنى وجود علاقة طردية بين إنتاجية العنصر الإنتاجي والكمية المطلوبة منه .